المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 2 أيلول/ سبتمبر، 2021

خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته

وحدة الدراسات السياسية

خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته

سلسلة: تقدير موقف

2 أيلول/ سبتمبر، 2021

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

تاريخ من التوتر 1

أسباب قطع العلاقات 1

المواقف المحلية والدولية 2

التداعيات الإقليمية 3

خاتمة 4

أعلنت الجزائر في 24 آب/ أغسطس 2021 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب مع الإبقاء على العلاقات القنصلية. وتأتي هذه الخطوة في سياق تزايد التوتر على نحو واضح في الشهور الأخيرة؛ نتيجة تضافر جملة من العوامل والتطورات البينية، بعضها مستند إلى خلافات تاريخية وحدودية، وبعضها الآخر مرتبط بمستجدات إقليمية ودولية.

تاريخ من التوتر

تعود التوترات بين البلدين بجذورها إلى المسألة الحدودية، الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، والتي أفضت إلى مواجهة مسلحة (حرب الرمال عام 1963). وكان سببها الرئيس تعارض موقفي البلدين؛ فقد تمسك المغرب بمبدأ الحق التاريخي، في حين تمسكت الجزائر بمبدأ عدم المساس بالحدود القائمة. وتوصل البلدان إلى وقف لإطلاق النار بعد تدخل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لكن الحرب تركت أثرًا بالغًا في العلاقات بين البلدين. وفي عام 1975، تجدد التوتر مع انسحاب قوات الاستعمار الإسباني من منطقة الصحراء الغربية وانضمامها إلى المغرب، وإعلان الجزائر دعمها «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» المعروفة اختصارًا باسمها الإسباني «البوليساريو»، والتي تناهض ما تعتبره احتلالاً مغربيًا للصحراء الغربية، وتسعى إلى إنشاء جمهورية مستقلة خاصة بها فيها. وقد أدى ذلك إلى اندلاع اشتباكات حدودية بين الجزائر والمغرب عام 1976، تلاه اعتراف الجزائر بإقامة الجمهورية الصحراوية على أراضي الإقليم. وبعد تفجيرات مدينة مراكش المغربية عام 1994 واتهام المغرب جزائريين بالتورط فيها، قررت الجزائر إغلاق حدودها البرية مع المغرب، وكرد فعل على قرار الملك الحسن الثاني حينها فرض تأشيرة دخول على الجزائريين. وفي عام 2017، شكّلت عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي تحولاً إيجابيًا في سياسته الخارجية الأفريقية، وذلك بعد انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984، بسبب اعترافها بجبهة البوليساريو. ومنذ ذلك الحين يجري التعامل بين البلدين وفق دبلوماسية الحد الأدنى[1].

أسباب قطع العلاقات

تعدّ هذه المرة الثانية التي تُقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ استقلالهما (المغرب عام 1956، والجزائر عام 1962). وكانت العلاقات قطعت بين البلدين في المرة الأولى بقرار مغربي عام 1976[2]. وسوغت الجزائر قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية باستمرار المغرب في تبني سياسات عدائية تجاهها[3]، في إشارة إلى جملة من القضايا والتطورات أهمها:

1. تصويت البرلمان المغربي، في كانون الأول/ يناير 2020، على قانونَين، يهدف أحدهما إلى إنشاء آثار الاختصاص القضائي للمغرب على مجاله البحري، وينص الآخر على إحداث منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية[4]. وقد أثار ذلك استياء الجزائر وجبهة البوليساريو؛ فقد أدانت هذه الأخيرة ضم مياه الصحراء المتنازع عليها إلى المياه الإقليمية المغربية، في حين اعتبر المغرب أن ترسيم الحدود البحرية قرار سيادي[5]، فالمياه الإقليمية تشكّل امتدادًا طبيعيًا لمبدأ وحدة التراب المغربي بالنسبة إليها.

---

1 حول محطات التوتر في العلاقات المغربية - الجزائرية، ينظر:
Abdul Razzaq bin Abdullah, "Timeline of Turbulent Algerian-Moroccan Relations: 2 North African Countries Experiencing Recurring Souring of Ties since 1963," *Anadolu Agency*, 26/8/2021, accessed on 28/8/2021, at: https://bit.ly/3DqE6hu

2 عادل نجدي وعثمان لحياني، "قطيعة الجزائر والمغرب: خسارة مشتركة سياسيًا وشعبيًا"، **العربي الجديد**، 2021/8/26، شوهد في 2021/8/26، في: https://bit.ly/3mU8Npc

3 "الجزائر تقطع علاقاتها مع المغرب على خلفية أعماله العدائية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2021/8/24، شوهد في 2021/8/28، في:https://bit.ly/3kAZtUs

4 "برلمان المغرب يصادق على مشروع قانون لترسيم الحدود البحرية"، **عربي 21**، 2020/1/22، شوهد في 2021/8/26، في: https://bit.ly/38hkZb6

5 "البرلمان المغربي يصادق على ترسيم حدود يشمل المجال البحري للصحراء الغربية"، **فرانس 24**، 2020/1/22، شوهد في 2021/8/26، في: https://bit.ly/3zqJHlm

2. تدخّل المغرب عسكريًا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 في الكركرات (وهي منطقة عازلة بين الصحراء الغربية وموريتانيا)، ردًا على توغل عناصر مسلحة تابعة لجبهة البوليساريو؛ وهو عملٌ اعتبرته الجبهة، ومن خلفها الجزائر، انتهاكًا لوقف إطلاق النار الموقّع عام 1991 برعاية الأمم المتحدة بعد ستة عشر عامًا من الصراع المسلح بين المغرب والبوليساريو[6].

3. استدعاء الجزائر سفيرها في الرباط، ردًّا على دعوة السفير المغربي في الأمم المتحدة، خلال اجتماع دول مجموعة عدم الانحياز في 13 و14 تموز/ يوليو 2021، إلى «استقلال منطقة القبائل» الجزائرية، إثر إعلان وزير خارجية الجزائر مجددًا دعم بلاده حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها. وكانت تلك المرة الثانية التي يعلن فيها المغرب رسميًا دعمه المطالب الانفصالية التي تنادي بها حركة استقلال منطقة القبائل MAK التي تصنفها الجزائر تنظيمًا إرهابيًا[7]، والتي تتهم الجزائر كلاً من المغرب وإسرائيل بدعمها.

4. اتهام الجزائر للمغرب باستخدام برنامج «بيغاسوس» الإسرائيلي للتجسّس على مسؤولين جزائريين. فقد أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانًا تُبدي فيه «قلق الجزائر العميق بعد الكشف عن قيام سلطات بعض الدول، وعلى وجه الخصوص المغرب، باستخدام واسع النطاق لبرنامج التجسّس المسمّى بيغاسوس ضدّ مسؤولين ومواطنين جزائريين»[8]. وكانت وسائل إعلام فرنسية نشرت اتهامًا فرنسيًا للمغرب باستخدامه في التجسس على مسؤولين فرنسيين. ونفى المغرب التهم على نحو قاطع.

5. امتناع المغرب عن دعم الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمنع انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي بصفة عضو مراقب، فضلًا عن زيارة وزير خارجية إسرائيل، يائير لبيد، للرباط، في 11 آب/ أغسطس 2021، حيث أدلى بتصريحات استفزت الجزائر، مفادها أن إسرائيل والمغرب يتقاسمان القلق إزاء الدور الذي تؤديه الجزائر في المنطقة وتقاربها مع إيران والحملة التي تشنها ضد قبول إسرائيل عضوًا مراقبًا في الاتحاد الأفريقي[9].

6. اتهام الجزائر للمغرب بالتورط في الحرائق التي اجتاحت شمالي البلاد منتصف آب/ أغسطس 2021؛ إذ ذكرت أن تلك الحرائق، خاصة في منطقة القبائل، من تدبير جماعات وصفتها بأنها إرهابية، يدعم المغرب إحداها؛ وكان المجلس الأعلى للأمن الجزائري قد قرر إثرها «تكثيف المراقبة الأمنية على الحدود الغربية»[10].

المواقف المحلية والدولية

في حين شهد المغرب اصطفافًا للقوى السياسية وراء الحكومة، في اعتبارها القرار استمرارًا للعداء الجزائري للمغرب، تفردت حركة مجتمع السلم في الجزائر بانتقاد القرار الذي وصفته «بالمتسرع»، وأنه كان يجب على السلطة أن تجري مشاورات بشأنه مع الشركاء السياسيين في الموالاة وفي المعارضة[11]. خلاف ذلك، انتقل الاستقطاب إلى المستوى الشعبي داخل البلدين حيث يؤيد كلٌ حكومتَه.

---

6 حول أزمة الكركرات، ينظر: "أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/12/7، شوهد في: 2021/8/26، في: https://bit.ly/3zDvGkr

7 عادل نجدي، "المغرب يأسف لقرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية: غير مبرَّر تمامًا"، **العربي الجديد**، 2021/8/25، شوهد في 2021/8/25، في: https://bit.ly/3znJ2RC

8 "لعمامرة يستنكر تجسس المغرب على مواطنين ومسؤولين جزائريين"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2021/8/24، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/3sWh2SP

9 محمد لديب، "وزير خارجية إسرائيل: تقارب الجزائر وإيران مقلق.. والعلاقات مع المغرب مربحة"، **هسبريس**، 2021/8/12، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/3sUPZXQ

10 "تبون يترأس اجتماعًا استثنائيًا للمجلس الأعلى للأمن"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2021/8/18، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/3mMiZ3j

11 "مقري: قرار قطع العلاقات مع المغرب متسرع"، **الخبر**، 2021/8/26، شوهد في 2021/8/27، في: https://bit.ly/3t6665j

أما المواقف العربية والدولية، فاكتفت بالإعراب عن الأسف لصدور القرار والدعوة للحوار بين الطرفين[12]، باستثناء إيران التي اعتبرت، عبر سفيرها في الجزائر، أن «الأسباب التي أدت بالجزائر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، هي التي يجب أن تحظى بالاهتمام وليس القرار في حد ذاته»[13]، في إشارة إلى التطبيع المغربي - الإسرائيلي. أما الاتحاد الأوروبي الذي له مصالح كبيرة في المنطقة، وتعتمد بعض دوله على إمدادات الغاز الجزائرية المارة بأراضي المغرب، فلم يتخذ مواقف واضحة من التدهور الحاصل في العلاقات بين البلدين، أو خطوات ملموسة للحد من تداعياته، في مؤشر على الاعتياد والتأقلم مع هذا النوع من الخلافات المزمنة بين البلدين الجارين.

التداعيات الإقليمية

فضلًا عن إسهام قطع العلاقات بين البلدين في تفاقم حالة التوتر والانقسام بين أكبر بلدين عربيين في المنطقة، يعاني كلاهما تحديات اقتصادية واجتماعية عديدة، يُتوقع أن يؤدي إلى جملة من التداعيات، أبرزها:

1. تزايد حدة التنافس الإقليمي بين البلدين، بما في ذلك سباق التسلح المستعر أصلًا بينهما. وما سيغذي هذا التنافس ليس القرار في حد ذاته، وإنما السياقات التي أدت إليه. ويأتي التطبيع المغربي - الإسرائيلي في صدارتها؛ فتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي المشار إليها آنفًا تؤكد أنه لا يمكن أن يكون للوجود الإسرائيلي في المنطقة أثر إيجابي في العلاقات بين البلدين، وبين الدول العربية عمومًا.

2. استمرار استعصاء مسألة الصحراء الغربية على الحل، والتي يصر المغرب (قيادة وشعبًا) على أنها جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، بينما تتعامل معها الجزائر بوصفها خاضعة لمبادئ سياستها الخارجية وقضية دولية مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ومن شأن هذا الاستعصاء أن يغذي التنافس بين البلدين لتحقيق مكاسب داخل الإقليم، لكن عبر سياسة التحالفات مع قوى من خارجه.

3. تقويض مشاريع التعاون الاقتصادي المشتركة بين البلدين؛ وقد بدأ هذا توًا إثر إعلان الجزائر في نيسان/ أبريل 2021 عن تراجعها عن اتفاقية التعاون مع المغرب الموقعة عام 1972 من أجل استثمار غاز منطقة جبيلات[14]، الواقعة جنوب غرب الجزائر، وتوقيع مذكرة تفاهم مع ائتلاف شركات صينية، في آذار/ مارس 2021، بدلًا من ذلك[15].

4. تميل الجزائر إلى عدم تجديد عقد استغلال أنبوب الغاز الأوروبي - المغاربي، الممتد من الجزائر نحو أوروبا مرورًا بالمغرب، والذي يزود أوروبا بالغاز الجزائري؛ ما يعني حرمان المغرب من امتياز تحصيل رسوم العبور في شكل غاز طبيعي. وقد أكدت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، بعد يومين من إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية، أن جميع إمدادات الغاز الطبيعي نحو إسبانيا ستتم عبر أنبوب 'ميدغاز'»[16]، الذي يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة عبر البحر المتوسط. ورغم عدم صدور بيانات رسمية بشأن خسائر الاقتصاد المغربي جراء هذا القرار[17]، فإن ذلك من شأنه الإضرار بإمدادات المغرب من الغاز الطبيعي.

---

12 ينظر: ميشال غندور، "المغرب والجزائر.. الخارجية الأميركية توضح أهمية تحسين العلاقات"، **الحرة**، 2021/8/25، شوهد في 2021/8/28، في: https://arbne.ws/3ztJlgW؛ "فرنسا تدعو إلى الحوار بعد إعلان الجزائر قطع علاقاتها مع المغرب"، **آر تي بالعربية**، 2021/8/25، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/3BjQiyp ؛ "دعوات عربية ودولية للتهدئة بين الجزائر والمغرب"، **الشرق الأوسط**، 2021/8/26، العدد 15612، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/3sRU3Z6

13 "لإيران رأيها في أسباب قطع الجزائر علاقاتها مع المغرب"، **آر تي بالعربية**، 2021/8/27، شوهد في 2021/8/28، في: https://bit.ly/2WvxBZM

14 "بعد تنكرها لاتفاقية تعاون مع المغرب.. استغلال منجم الحديد بجبيلات في تندوف"، **أنفاس بريس**، 2021/4/3، شوهد في 2021/8/27، في: https://bit.ly/3BgKpCf

15 كالة الأنباء الجزائرية، "استغلال منجم غار جبيلات: التوقيع على مذكرة تفاهم بين 'فيرال' وشركات صينية"، يوتيوب، 2021/3/30، شوهد في 2021/8/27، في: https://bit.ly/3mCTe5f

16 "عرقاب: جميع إمدادات الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إسبانيا ستتم عبر أنبوب 'ميدغاز'"، **كالة الأنباء الجزائرية**، 2021/8/26، شوهد في 2021/8/27، في https://bit.ly/3kxyetY

17 "جدل خط الغاز الجزائري.. من الخاسر الأكبر في معركة التصريحات المتضاربة؟"، **تي آر تي عربي**، 2021/8/27، شوهد في 2021/8/27، في: https://bit.ly/3t82D6h

خاتمة

ستظل التراكمات التاريخية، والخلافات الحدودية، والخيارات الإقليمية، تحكم طبيعة العلاقات المغربية - الجزائرية، كما كانت تفعل على مدى عقود. لكن استمرار التوتر والعداء ليس قدرًا محتومًا بينهما أيضًا. فبين البلدين الجارين مصالح كبرى ومشتركات ليست قليلة، يمكن الانطلاق منها والبناء عليها نحو علاقات أكثر إيجابية. لكن الوصول إلى هذه النقطة يتطلب سحب أسباب التوتر الراهن الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وربما يفترض أن يكون الهدف المرحلي التعايش واستقرار العلاقات أو تطبيعها نسبيًا على الرغم من الخلافات. فحل الخلافات يحتاج إلى تغير جذري في مقاربة البلدين لبعض القضايا المذكورة أعلاه، انطلاقًا من خيار استراتيجي مفاده ترجيح كفة تفضيل العلاقة بين البلدين على هذه القضايا الخلافية، وإخضاع موقف كل دولة من هذه الخلافات للعلاقة بين البلدين والشعبين الشقيقين.